

Distr.: General
26 July 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون

البند 18(ب) من جدول الأعمال المؤقت*

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

النظام المالي الدولي والتنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يستعرض هذا التقرير، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة 204/75، آثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتحديات الجديدة والناشئة التي تواجه النظام المالي الدولي، بما يشمل التحديات الناجمة عن المخاطر غير الاقتصادية. ويتضمن التقرير مقترحات لتعزيز التعاون الدولي وتعزيز شبكة الأمان الدولية دعماً للبلدان المحتاجة. ويتضمن التقرير أقساماً عن المسائل التالية: الاستجابة الدولية للأزمة؛ وتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية؛ ومعالجة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية؛ وإدارة المخاطر المالية؛ وإدارة المخاطر غير المالية، بما يشمل تغير المناخ؛ والتمويل الرقمي؛ والحوكمة العالمية؛ واتساق السياسات.



أولاً - مقدمة

- 1 - تسببت أزمة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في أكبر ركود اقتصادي منذ 90 عاماً وأسفرت عن تراجع في التقدم الإنمائي الذي أحرز بشق الأنفس، مما يهدد تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وكشفت الأزمة عن أوجه عدم المساواة العالمية وفاقمتها.
- 2 - وساعدت السياسات المالية والنقدية القوية التي اعتمدها الاقتصادات الرئيسية في بداية الجائحة على تفادي حدوث أزمة مالية شاملة. بيد أن معظم البلدان النامية افتقرت إلى الموارد اللازمة لتنفيذ استجابات واسعة النطاق. وثمة خطر محقق من أن ينقسم العالم إلى شقين متباعدين، حيث تتعافى مجموعة من البلدان في حين تغرق بلدان أخرى كثيرة في أعماق دائرة سحيقة من الفقر والتشرف والديون التي لا يمكن تحملها، وربما تواجه عقداً ضائعاً آخر من التنمية المستدامة. وفي حين اتخذ المجتمع الدولي خطوات لمساعدة البلدان المحتاجة، لم تُبذل جهود كافية نظراً لاحتمالات التعافي الاقتصادي غير المؤكدة، وتفاقت الشكوك بسبب ظهور أشكال جديدة متحورة وربما أكثر خطورة من فيروس كورونا.
- 3 - وعرقل هيكل ونظم حوكمة النظام الدولي ومؤسساته - حيث لا تزال البلدان النامية ممثلة تمثيلاً ناقصاً إلى حد كبير - قدرة المجتمع العالمي على تقديم الدعم بالسرعة والنطاق اللازمين لمنع حدوث انكماش اقتصادي حاد في العديد من البلدان النامية. وفي الوقت نفسه، تكاد أدوات التمويل الطارئ لدى المؤسسات المالية الدولية تستنفد بسبب القيود المتعلقة بالقدرات المالية.
- 4 - وقد أظهرت الجائحة تنامي أهمية المخاطر غير الاقتصادية، ومن بينها المخاطر المناخية، وكذلك الفرص والمخاطر المرتبطة بالرقمنة السريعة للاقتصاد، والخدمات المالية على وجه الخصوص. ولم تبدأ معالجة التبعات البعيدة المدى لهذه التحولات في المؤسسات التي تشكل النظام الدولي إلا مؤخراً. ومن أجل حماية النظام من المخاطر المستقبلية، سيكون من الضروري تعزيز التعاون للتصدي للمخاطر والتخفيف من حدتها، وإدماج مراعاة المخاطر بشكل أكمل في أطر إدارة المخاطر وآليات مواجهتها والاستفادة من الفرص.
- 5 - ويستعرض هذا التقرير أداء النظام الدولي خلال أزمة كوفيد-19 ويقدم توصيات لجعل النظام أكثر استجابة وشمولاً ومهياً للنهوض بالدور الملقى على عاتقه لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

ثانياً - الاستجابة الدولية للأزمة

- 6 - كثّف المجتمع الدولي أنشطة التعاون لمواجهة الأزمة الصحية الطارئة، بسبل منها تقديم الدعم المتزايد المقدم لمبادرة تسريع إتاحة أدوات مكافحة كوفيد-19 ومرفق كوفاكس ركيزتها في مجال التطعيم. ومع ذلك، ورغم الالتزامات الأخيرة التي قدّمتها بلدان مجموعة السبعة، بلغت الفجوة التمويلية في 24 حزيران/يونيه 2021 ما قدره 17 بليون دولار. وفي أيار/مايو 2021، قدّم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة التجارة العالمية خريطة طريق مشتركة بقيمة 50 بليون دولار لتتبعيل بالتوزيع العادل للأدوات الصحية للمساعدة في إنهاء الجائحة. وبموجب هذا المقترح من الضروري تقديم منح إضافية لا تقل قيمتها عن 35 بليون دولار، على أن تدفع الحكومات الوطنية المبلغ الباقي،

وربما من خلال دعم تمويلي بشروط ميسرة⁽¹⁾. وسلّطت الأزمة الضوء على نقاط الضعف النُظمية في تمويل الصحة العالمية، والتي يجب معالجتها من أجل التعامل مع الأزمات الصحية الحالية والمستقبلية.

7 - ومددت مجموعة العشرين مبادرة تعليق سداد خدمة الدين لأفقر البلدان حتى كانون الأول/ديسمبر 2021، وأنشأت الإطار المشترك لمعالجة الديون بما يتجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين. ويهدف الإطار المشترك إلى تجاوز مبادرة تعليق سداد خدمة الدين (التي لا تزال تستلزم سداد خدمة الدين في وقت لاحق) للسماح بتنسيق تخفيف عبء الديون عن أفقر البلدان على أساس كل حالة على حدة.

8 - ورغم الانكماش الاقتصادي في البلدان المانحة، ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية بنسبة 3,5 في المائة خلال عام 2020، تدعمها أنشطة التصدي لكوفيد-19 وقروض ثنائية. وفي حين ارتفعت المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من الدخل القومي الإجمالي للجهات المانحة، من 0,3 في المائة في عام 2019 إلى 0,32 في المائة في عام 2020، ظلّت دون هدف الأمم المتحدة البالغ 0,7 في المائة (انظر A/76/229).

9 - وبحلول نهاية أيار/مايو 2021، كان صندوق النقد الدولي قد منح 726 مليون دولار لتخفيف عبء الديون عن 29 بلدا فقيرا، ووافق على تمويل طارئ بنحو 110 بلايين دولار لـ 84 بلدا. وأعلنت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف مجتمعة عن تقديم ما يزيد على 200 بليون دولار لدعم البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا.

10 - ورغم هذه التدابير، لا تزال مخاطر الديون وقيود السيولة مرتفعة بالنسبة للعديد من البلدان النامية. إذ يُقدّر أن أكثر من نصف أقل البلدان نموا وغيرها من البلدان المنخفضة الدخل معرضة لخطر كبير أو تعاني بالفعل حالة مديونية حرجة، في حين لم تسع إلا ثلاثة بلدان فقط إلى التخفيف من عبء الديون من خلال الإطار المشترك. ولا تزال البلدان المتوسطة الدخل التي تتحمل أعباء ديون مرتفعة غير مؤهلة للاستفادة من مبادرة تعليق سداد خدمة الدين والإطار المشترك. وقد حدّت القيود المفروضة على الأهلية من الدعم الدولي المقدم للبلدان المتوسطة الدخل بسبب التصنيفات القطرية القائمة على الدخل، فضلا عن القيود المتعلقة بالقدرات المالية التي تواجهها المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف. وسيكون تجديد تمويل المؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أمرا حاسما لتعزيز قدرتها على الإقراض. وينبغي أيضا النظر في مراجعة أهلية الاستفادة من مرفق الإقراض الميسر وتحقيق المستوى الأمثل للميزانيات العمومية (للسماح بزيادة الإقراض مع الحفاظ على السلامة المالية) وإصلاح نظم الحوكمة.

11 - وقد قدّم الأمين العام موجزا للسياسات في آذار/مارس 2021 بعنوان "حلول لمشاكل السيولة والديون من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة: الآن هو وقت العمل"، وتحدّد الوثيقة مجموعة من التوصيات لإيجاد حيز للاستثمار في التصدي للجائحة وفي أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك: التمويل الجديد؛ وتخصيص حقوق سحب خاصة جديدة، إلى جانب توجيه تلك الحقوق إلى البلدان المحتاجة وإنشاء صندوق استثماري يستضيفه صندوق النقد الدولي لدعم البلدان المتوسطة الدخل؛ ومبادرات تخفيف عبء الديون التي تستند إلى الإطار المشترك وتكمّله⁽²⁾. وخلال عام 2020، عقد رئيسا وزراء كندا وجامايكا

(1) Kristalina Georgieva and others, "A new commitment for vaccine equity and defeating the pandemic", (1) .World Health Organization, 31 May 2021

(2) انظر أيضا A/76/214.

والأمين العام سلسلة من المناسبات الرفيعة المستوى بشأن تمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها، أسفرت عن قائمة من خيارات السياسة العامة، من بينها ما يتعلّق بقضايا التدفقات المالية الخارجية والديون والسيولة. وتمضي منظومة الأمم المتحدة بهذا العمل قدما لدعم الدول الأعضاء في تنفيذ بعض السياسات الأكثر إلحاحا من ضمن قائمة الخيارات.

ثالثا - تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية

12 - كشفت أزمة كوفيد-19 الثغرات ونقاط الضعف في شبكة الأمان المالي العالمية وفاقمتها، مما أضفى طابعا ملحا جديدا على الدعوات التي طال أمدها لتمتين هذه الشبكة وجعلها أكثر اتساقا وإنصافا. وتتضمّن شبكة الأمان المالي العالمية، وفي صلبها صندوق النقد الدولي، ترتيبات متبادلة ثنائية وترتيبات تمويل إقليمية، أما على الصعيد الوطني، فهي تتضمّن احتياطات البلدان من النقد الأجنبي. وفي حين توسّعت شبكة الأمان المالي العالمية بشكل كبير منذ الأزمة المالية العالمية في عام 2008، لا يزال يشوبها ثغرات، ويتعدّر على العديد من البلدان الوصول إلى طبقة واحدة أو أكثر من طبقاتها.

13 - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، كانت تسهيلات الإقراض التي قدّمها صندوق النقد الدولي مصدر السيولة الخارجية الرئيسي خلال السنة الماضية. وتوفّر زهاء نصف إجمالي الدعم الذي قدّمه صندوق النقد الدولي (52 بليون دولار) من خلال خطوط الائتمان المرنة، وهي تسهيلات احترازية متاحة للبلدان التي لديها سياسات وأساسيات قوية للغاية. وأتيح مبلغ 30 بليون دولار آخر بدون تنفيذ برامج تكيف رسمية (8 بلايين دولار للبلدان المنخفضة الدخل و 22 بليون دولار لجميع الدول الأعضاء في صندوق النقد الدولي)⁽³⁾. وفي نيسان/أبريل 2020، أنشأ صندوق النقد الدولي خطا جديدا للسيولة القصيرة الأجل للبلدان الأعضاء ذات السياسات والأسس القوية جدا، وإن لم يستخدم بعد. ونقذ صندوق النقد الدولي أيضا عدة تدابير قصيرة الأجل لتعزيز أثر دعمه المالي، بما يشمل زيادة حدود الاستقادة من تسهيلات الإقراض وتبسيط عمليات الموافقة⁽⁴⁾.

14 - ويمكن أن تزيد الإصلاحات الإضافية من تعزيز قدرة صندوق النقد الدولي على الاستجابة، بما يشمل استعراض شروط مرافقه التمويلية. فعلى سبيل المثال، تحدّد الشروط "المسبقة" (بما في ذلك شروط وجود أسس وسياسات اقتصاد كلي متينة) من إمكانية الحصول على بعض الأدوات الأكثر مرونة. وتنبط الشروط "اللاحقة"، مثل تسويات السياسة الضريبية المطلوبة بمجرد الموافقة على القرض، البلدان عن طلب الدعم⁽⁵⁾.

15 - وتبذل حاليا جهود من أجل تجديد موارد الصندوق الاستثماراني للنمو والحد من الفقر والصندوق الاستثماراني لاحتواء الكوارث وتخفيف أعباء الديون التابعين لصندوق النقد الدولي، اللذين يقدّمان المنح والتمويل بشروط ميسرة. وإضافة إلى ذلك، يمكن أن تعزّز زيادة الحصص عامة قدرة الصندوق الإجمالية على الإقراض مع تقليل اعتماده على الموارد المقترضة من البلدان الأعضاء. ويشكل الاستعراض العام السادس عشر الجاري للحصص فرصة للدول الأعضاء لإعادة النظر في مدى كفاية الحصص، والتعجيل بعملية إصلاح نظم حوكمة صندوق النقد الدولي لزيادة تعزيز أصوات البلدان النامية وتمثيلها.

(3) يمكن الاطلاع على توزيع المساعدات المالية وتخفيف أعباء خدمة الدين المقدمة من صندوق النقد الدولي عقب أزمة كوفيد-19 على الرابط التالي: www.imf.org/en/Topics/imf-and-covid19/COVID-Lending-Tracker.

(4) IMF, "IMF Executive Board approves temporary extensions and modification of access limits in the fund's lending facilities", 25 March 2021.

(5) IMF, "2018 review of program design and conditionality", Policy Paper No. 19/012, 20 May 2019.

طبقات شبكة الأمان المالي العالمية الأخرى: المقايضات وترتيبات التمويل الإقليمية والاحتياطيات

16 - وفّرت الخطوط الثنائية لمبادلة العملات طوعا بين المصارف المركزية، والتي تمنح المصارف المركزية المتلقية إمكانية الحصول على قروض بالعملات الأجنبية، سيولة دولية، وخاصة أثناء المرحلة المبكرة من الأزمة لتبلغ قيمتها 1,75 تريليون دولار، فغطت على مصادر السيولة الدولية الأخرى⁽⁶⁾. غير أن معظم البلدان النامية تفتقر إلى إمكانية الوصول إلى هذه الترتيبات. وفي آذار/مارس 2020، زاد نظام الاحتياطي الاتحادي بالولايات المتحدة عدد البلدان التي تقدم لها خطوط مبادلة مؤقتة من 5 إلى 14 بلدا (من بينها 4 بلدان نامية)⁽⁷⁾. وانخرط بنك الصين الشعبي في عمليات مبادلة عملات ثنائية كبيرة الحجم، في حين قامت مصارف مركزية أخرى، من بينها بنك اليابان ومصرف إنكلترا، بذلك بدرجة أقل. وللوصول إلى مزيد من البلدان النامية، صدرت دعوات لتوسيع ترتيبات مبادلة عملات متعددة الأطراف من خلال ترتيبات التمويل الإقليمية و/أو إنشاء مرفق مبادلة متعدد الأطراف في صندوق النقد الدولي⁽⁸⁾.

17 - وعلى مدى العقدين الماضيين، أصبحت ترتيبات التمويل الإقليمية عنصرا متزايدا الأهمية في شبكة الأمان المالي العالمية. وهي تقدم الدعم إلى البلدان الأعضاء فيها من خلال ترتيبات تجميع الاحتياطيات الإقليمية، وخطوط المبادلة، وتسهيلات الإقراض و/أو الدعم التقني. ولدى البلدان النامية إمكانية الوصول إلى ستة ترتيبات تمويل إقليمية، تقدر قدرتها على الإقراض بمبلغ 376 بليون دولار (تغطي 61 بلدا)⁽⁹⁾.

18 - غير أنه خلال ذروة الأزمة الاقتصادية الأخيرة، لم تصرف ترتيبات التمويل الإقليمية بين شباط/فبراير 2020 وآذار/مارس 2021 سوى نحو 3,8 بلايين دولار، وغالبا ما كان ذلك بالاقتران مع برامج صندوق النقد الدولي. وكثفت بعض ترتيبات التمويل الإقليمية للجوء إلى تدابير أخرى، من قبيل استحداث أدوات تمويل جديدة (الصندوق الأوروبي الآسيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية)؛ ووضع مبادئ توجيهية للمصارف المركزية للتعامل مع كوفيد-19 (صندوق النقد العربي)؛ وكثفت جهود المراقبة الإقليمية (مبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف)⁽¹⁰⁾.

(6) Laurissa Mühlich, Barbara Fritz and William N. Kring, "Towards the marginalization of multilateral crisis finance? The global financial safety net and COVID-19", GEGI policy brief 015, April 2021

(7) Board of Governors of the Federal Reserve System, "Federal Reserve announces the extension of its temporary U.S. dollar liquidity swap lines with nine central banks through December 31, 2021", press release, 16 June 2021

(8) United Nations, *Financing for Development in the Era of COVID-19 and Beyond: Menu of Options* (Kevin P. و *for the Considerations of Heads of State and Government, Part II* (New York, 2020) Gallagher and others, "Safety first: expanding the global financial safety net in response to COVID-19", *Global Policy*, vol. 12, No. 1 (February 2021)

(9) ترتيبات التمويل الإقليمية هي: صندوق النقد العربي. الترتيب الاحتياطي للطوارئ التابع لمصرف التنمية الجديد، ومبادرة شيانغ ماي المتعددة الأطراف، والصندوق الأوروبي الآسيوي لتحقيق الاستقرار والتنمية، والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية، ورابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي.

(10) Laurissa Mühlich, Barbara Fritz and William Kring, "Towards the marginalization of multilateral crisis finance?" Thomas Stubbs and others, "Whatever it takes? The global financial safety net, و COVID-19 and developing countries", *World Development*, vol. 137 (January 2021)

19 - ويمكن تعزيز دور ترتيبات التمويل الإقليمية في شبكة الأمان المالي العالمية من خلال توسيع قواعد أعضائها، وفي بعض الحالات زيادة مظاريف مواردها (حسب الإرادة السياسية). وفي حين أن بعض بلدان شمال أفريقيا أعضاء في صندوق النقد العربي، يمكن أن يزيد إنشاء ترتيب تمويل إقليمي أفريقي أكثر شمولاً - ربما بدعم تمويلي من جهات مانحة - فرص وصول العديد من البلدان إلى السيولة في حالات الطوارئ⁽¹¹⁾. ويمكن أن تستفيد ترتيبات التمويل الإقليمية أيضاً من تعزيز تبادل الخبرات وتعلم الأقران. وسيكون التعاون المستمر مع صندوق النقد الدولي مهماً أيضاً، مع محافظة هذه الترتيبات في الوقت نفسه على استقلال ذاتي كافٍ لتلبية احتياجات بلدانها الأعضاء على أفضل وجه.

20 - وتعتبر احتياطات البلدان من النقد الأجنبي الطبقة الوطنية في شبكة الأمان المالي العالمية. وفي أعقاب الأزمات المالية التي حدثت في التسعينات من القرن الماضي، بدأت العديد من البلدان النامية بمراكمه الاحتياطات كشكل من أشكال "التأمين الذاتي" ضد آثار تقلب تدفق رؤوس الأموال والتقلبات الحادة في أسعار الصرف. وبعد ذلك تباطأت مراكمه الاحتياطات من قبل البلدان النامية خلال الأزمة المالية العالمية، وانعكس الاتجاه في نهاية المطاف في عام 2015. ومنذ ذلك الحين، ظلت مستويات الاحتياطات ثابتة نسبياً، إلا أنها انخفضت انخفاضاً حاداً خلال المرحلة المبكرة من أزمة كوفيد-19⁽¹²⁾.

21 - وتستثمر معظم احتياطات البلدان النامية في سندات خزنة الولايات المتحدة ذات العائد المنخفض. وفي حين قد يكون اتباع سياسات من هذا القبيل فعالاً في حماية الاقتصاد المحلي من التقلبات القصيرة الأجل بسبب الضغوط التي يزرع تحتها ميزان المدفوعات، إلا أنها تمثل تحويلاً صافياً للثروة من الاقتصادات النامية إلى الاقتصادات المتقدمة النمو، وتترتب عليها تكاليف فرص بديلة عالية للاستثمارات المحلية⁽¹³⁾. ويمكن أن يساعد تعزيز الطبقات الأخرى من شبكة الأمان المالي العالمية في خفض هذه التكاليف، لأنه سيخفض حاجة البلدان النامية إلى "التأمين الذاتي".

تعزيز أثر حقوق السحب الخاصة

22 - في تموز/يوليه 2021، وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على تخصيص جديد لحقوق السحب الخاصة يعادل 650 بليون دولار. ومن المتوقع أن تتم الموافقة النهائية من قبل مجلس المحافظين بحلول آب/أغسطس 2021. وتكمل حقوق السحب الخاصة الاحتياطات الرسمية للبلدان الأعضاء، التي يمكن أن تعزز قدرتها على الحصول على السيولة الدولية.

23 - وبما أن مخصصات حقوق السحب الخاصة توزع بما يتناسب مع حصص المساهمة في صندوق النقد الدولي، لن تحصل البلدان النامية إلا على الثلث، وستتلقى أقل البلدان نمواً ما يزيد قليلاً على 15 بليون دولار، والدول الجزرية الصغيرة النامية ما يزيد قليلاً على 9 بلايين دولار.

(11) وافق الاتحاد الأفريقي على إنشاء صندوق النقد الأفريقي في عام 2014، ولكن حتى الآن لم يوقع عليه عدد كافٍ من الدول الأعضاء لتفعيله.

(12) IMF, "Appendix I. International reserves", in *IMF Annual Report 2020* (Washington, D.C., 2020) و Tom Arnold and Karin Strohecker, "Running on empty? Emerging markets burn through reserves و fighting virus", Reuters, 27 August 2020.

(13) انظر، على سبيل المثال، José Antonio Ocampo, *Resetting the International Monetary (Non)System*, (Oxford, Oxford University Press, 2017).

24 - ولا تزال المناقشات جارية بشأن كيفية زيادة أثر حقوق السحب الخاصة بتوجيهها إلى البلدان الأكثر احتياجاً واستعراض الآليات التي قد تزيد من أثرها الإنمائي. وتشمل المقترحات (بدرجات متفاوتة من الدعم السياسي):

(أ) إقراض من الباطن لحقوق السحب الخاصة من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر. وقد وجهت بعض البلدان بالفعل حقوق السحب الخاصة القائمة بهذه الطريقة، مما ضاعف قدرة صندوق النقد الدولي على الإقراض الميسر ثلاث مرات في عام 2020⁽¹⁴⁾. فهو يتيح للبلدان المقرضة تحصيل الفائدة على حقوق السحب الخاصة، ويعوّض بالتالي تكلفة العجز في حساباتها من حقوق السحب الخاصة، ويغطي المخاطر الائتمانية المرتبطة بالإقراض من الباطن⁽¹⁵⁾. غير أن إمكانية الحصول على التمويل الميسر من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر تقتصر على البلدان المنخفضة الدخل؛

(ب) إنشاء صندوق استئماني للحفاظ على القدرة على الصمود والاستدامة في صندوق النقد الدولي، ولا سيما للبلدان المتوسطة الدخل من الشريحة الدنيا، تمثياً مع دعوات الأمين العام لإنشاء صندوق استئماني جديد في صندوق النقد الدولي لتلبية احتياجات البلدان المتوسطة الدخل الضعيفة، وخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية⁽¹⁶⁾. ويمكن أن يساعد الصندوق الاستئماني المقترح البلدان المؤهلة، على سبيل المثال، على تعزيز نظم الرعاية الصحية والتصدي للتحديات المتصلة بالمناخ؛

(ج) توجيه حقوق السحب الخاصة، لزيادة أثرها الإنمائي، من خلال صناديق استئمانية جديدة أو قائمة في مصارف التنمية المتعددة الأطراف و/أو مصارف التنمية الإقليمية (التي تعتبر بالفعل من الجهات المعتمدة الحائزة لحقوق السحب الخاصة، وبالتالي لن تستلزم إجراء تغييرات في اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي)⁽¹⁷⁾. ويمكن أن تسهم هذه الصناديق في تمويل الاحتياجات الصحية و/أو الاستثمارات طويلة الأجل في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي.

25 - وتذهب بعض المقترحات إلى أبعد من ذلك في إعادة النظر في الدور المحتمل لحقوق السحب الخاصة في دعم التنمية المستدامة طويلة الأجل، ولكنها تتطلب تغييراً في مواد اتفاق صندوق النقد الدولي. وتشمل المقترحات ما يلي:

(14) Kristalina Georgieva, "Managing Director Kristalina Georgieva's Remarks at summit on the financing of African economies", speech at the summit on the financing of African economies, Paris, 18 May 2021

(15) ويمكن للمقرضين أيضاً أن يسعوا إلى الحصول على سداد قروضهم باكراً إذا لزم الأمر، مما يسمح لهم بالاحتفاظ بخصائص الأصول الاحتياطية لحقوق السحب الخاصة بهم.

(16) United Nations, "Liquidity and debt solutions to invest in the SDGs: the time to act is now", policy brief, March 2021

(17) هناك 15 جهات معتمدة حائزة لحقوق السحب الخاصة: أربعة مصارف مركزية (البنك المركزي الأوروبي ومصرف دول وسط أفريقيا، المصرف المركزي لدول غرب أفريقيا والمصرف المركزي لمنطقة شرق البحر الكاريبي)؛ وثلاث مؤسسات نقدية حكومية دولية (بنك التسويات الدولية والصندوق الاحتياطي لأمريكا اللاتينية وصندوق النقد العربي)؛ وثمانية مؤسسات إنمائية (بنك التنمية الأفريقي، وصندوق التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، والبنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، والبنك الإسلامي للتنمية، ومصرف بلدان الشمال الأوروبي للاستثمار، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية). انظر أيضاً www.imf.org/en/About/FAQ/special-drawing-right

(أ) تعيين جهات معتمدة جديدة حائزة لحقوق السحب الخاصة مما يسمح بزيادة الاستفادة من حقوق السحب الخاصة، على سبيل المثال من خلال "الصندوق الأخضر" لتمويل المناخ (اقترحه خبراء صندوق النقد الدولي لأول مرة في عام 2010)⁽¹⁸⁾، أو مرفق جديد للسيولة والاستدامة اقترحتة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وشركة PIMCO⁽¹⁹⁾؛

(ب) تغيير في صيغة التوزيع لمراعاة عوامل تتجاوز حصص صندوق النقد الدولي، مثل طلب بلد ما على الاحتياطيات؛

(ج) توسيع نطاق استخدام حقوق السحب الخاصة كعملة عالمية أو كأصول استثمارية، بما في ذلك من قبل الجهات الفاعلة الخاصة.

26 - وفي حين يتوقع الآن الانتهاء من تخصيص حقوق السحب الخاصة الجديدة في أواخر آب/أغسطس 2021، قد يستغرق إنشاء بعض الآليات المقترحة لتوجيهها وقتاً أطول. ويجب أن تتقدم المناقشات بشأن تصميمها وإعدادها بسرعة لتوفير السيولة التي تمس الحاجة إليها للبلدان الأكثر احتياجاً. وينبغي للبلدان أيضاً أن تكفل أن يظل أثر توجيه حقوق السحب الخاصة مضافاً إلى الالتزامات القائمة بالمساعدة الإنمائية الرسمية لا أن يزاها.

رابعاً - معالجة التقلبات والاختلالات في تدفقات رؤوس الأموال الدولية

27 - سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء مرة أخرى على مخاطر تقلب تدفقات رؤوس الأموال في الأجل القصير بالنسبة للاقتصادات النامية، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار على أسعار الصرف، والقدرة على تحمل الديون، والاستقرار المالي. وفي حين عادت تدفقات رؤوس الأموال إلى البلدان النامية كمجموعة، في أعقاب التدفق الحاد من هذه البلدان في النصف الأول من عام 2020، لا تزال بلدان كثيرة تقتصر إلى إمكانية الحصول على التمويل في السوق، مما يساعد على تفسير زيادة تراجع الاحتياطيات الدولية التي حصلت في عام 2020. وكانت زيادة التقلبات في أوائل عام 2021 تذكراً أخرى بأن تدفقات رؤوس الأموال الدولية قد تتراجع بسرعة استجابة للظروف الخارجية.

ألف - تدفقات رؤوس الأموال

28 - انخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية بنسبة 35 في المائة في عام 2020، لتصل إلى 1 تريليون دولار (من 1,5 تريليون دولار في عام 2019). وتحملت الاقتصادات المتقدمة النمو وطأة هذا الانخفاض، بينما انخفضت التدفقات إلى البلدان النامية بنسبة أكثر اعتدالاً بلغت 8 في المائة، وإن كانت هناك اختلافات إقليمية كبيرة. وظلت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى البلدان النامية في آسيا صامدة إلى حد كبير، في حين انخفضت التدفقات إلى أفريقيا بنسبة 16 في المائة، وانخفضت التدفقات إلى

Hugh Bredenkamp and Catherine Pattillo, "Financing the response to climate change", IMF Staff (18) Position Note No. SPN10/06, 25 March 2010.

Daniela Gabor and Crystal Simeoni, "Time to tap SDRs to boost African bond liquidity?", *Financial Times*, 12 March 2021; و "ECA launches LSF, a vehicle for debt management and fiscal sustainability", 23 March 2021.

أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة 45 في المائة. وانخفضت الاستثمارات في المجالات الجديدة بنسبة 42 في المائة في البلدان النامية، وعادة ما يكون تأثير هذه المجالات أقوى على النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل من تأثير عمليات الاندماج والشراء عبر الحدود. ومن المتوقع أن تزداد تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الإجمالية بنسبة تتراوح بين 10 و 15 في المائة في عام 2022، ولكنها ستظل دون مستويات عام 2019⁽²⁰⁾.

29 - وبعد تدفقات قياسية لرؤوس الأموال من البلدان النامية إلى الخارج في الربع الأول من عام 2020، استقرت الأسواق المالية الدولية وعادت تدفقات الحوافظ المالية إلى الاقتصادات النامية الأكثر تقدماً، ويرجع الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى الحوافز غير المسبوقة التي قدمها مجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة والمصارف المركزية الرئيسية الأخرى. وخلال عام 2020 ككل، بلغت تدفقات الحوافظ المالية لغير المقيمين إلى الأسواق الناشئة 313 بليون دولار، أي أقل بنسبة 13 في المائة فقط مما كانت عليه في عام 2019. غير أن هذه التدفقات لا تزال متقلبة، مما يعكس أوجه عدم اليقين التي تحيق بالجائحة وبتوقعات التضخم العالمية واحتمال تشديد القيود النقدية في بعض الاقتصادات الرئيسية وبالقدرة على تحمل أعباء الديون. ولا تزال أوجه عدم اليقين هذه تلقي بثقلها على التوقعات على المدى القريب، حيث أن تشديد الظروف المالية العالمية يمكن أن يؤدي إلى انعكاس آخر لتدفق رؤوس الأموال⁽²¹⁾.

باء - إدارة التقلبات في تدفقات رؤوس الأموال

30 - إلى جانب الجهود العالمية الرامية إلى تعزيز شبكة الأمان المالي العالمية، تستطيع البلدان استخدام كامل مجموعة أدوات السياسات العامة لإدارة تقلبات تدفق رؤوس الأموال، مثل السياسة النقدية، وأسعار الصرف، وأدوات التحوط الكلي، وإدارة تدفقات رؤوس الأموال، وغير ذلك من السياسات.

31 - وكما يرد في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2021، فإن التعديلات النقدية وتعديلات أسعار الصرف تعمل عادة بشكل أفضل في الاقتصادات الأكثر تقدماً التي لديها أسواق مالية أوسع نطاقاً. بيد أنه خلال المراحل الأولى من جائحة كوفيد-19، كان عدد البلدان النامية التي استطاعت تنفيذ سياسات نقدية لمواجهة التقلبات الدورية أكبر مما كان عليه خلال الأزمات السابقة. ولجأ العديد من البلدان النامية إلى التدخلات النشطة في أسعار الصرف الأجنبي ويسر العديد منها تطبيق أنظمة متعلقة بالتحوط الكلي. واستخدمت عدة بلدان تدابير لإدارة تدفق رؤوس الأموال.

32 - ويمكن لإطار السياسات المتكامل الذي اقترحه صندوق النقد الدولي، أن يساعد البلدان على تحديد أفضل مزيج من السياسات من خلال النظر في الحالة القطرية والتفاعلات الممكنة بين مختلف السياسات. ومن الممكن أن يؤدي تنفيذ إطار السياسات المتكامل بالاقتران مع إطار تمويل وطني متكامل أوسع نطاقاً إلى تعزيز الاتساق بين السياسات المتعلقة بالاستقرار المالي واستقرار الاقتصاد الكلي، والقدرة على تحمل الديون، والتجارة، واستراتيجيات التمويل العام والخاص لتحقيق التنمية المستدامة.

(20) انظر United Nations Conference on Trade and Development, *World Investment Report 2021* (United Nations publication, 2021).

(21) انظر صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي: تجنب تركة من الأوضاع الهشة (واشنطن العاصمة، نيسان/أبريل 2021)؛ و قاعدة بيانات معهد المالية الدولية، تعقب تدفقات رؤوس الأموال (Capital Flows Tracker database)، بيانات الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيار/مايو 2021.

33 - ويمكن للتعاون الدولي أن يساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية على إدارة أثر تدفقات رؤوس الأموال، بما في ذلك من خلال التوجيه المتسق والمساعدة التقنية. ويمكن لبلدان المصدر أيضا أن تنظر في مجموعات السياسات التي تحقق أهدافها المحلية مع الحد من الآثار غير المباشرة والتقلبات الدولية. والواقع أن الجهود الرامية إلى تعزيز الاستقرار المالي المحلي وتحفيز الاستثمار الطويل الأجل من أجل التنمية المستدامة يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

جيم - حشد التمويل ومواءمته مع أهداف التنمية المستدامة

34 - يمكن أن تؤدي تدفقات رؤوس الأموال دورا هاما، لأن التمويل والاستثمار الطويل الأجل يمكن أن يحفز النمو والتنمية. وتحتاج معظم البلدان النامية إلى دفعة استثمارية للتغلب على التحديات المباشرة لأزمة كوفيد-19 وتحقيق التنمية المستدامة. وينبغي للاستثمارات في البنى التحتية المستدامة والمرنة وفي القدرات الإنتاجية المستدامة والمرنة أن تعزز الإنتاجية والنمو، مما يحسن القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل، حتى مع رفع مستويات الديون في الأجل القريب.

35 - ومن شأن التصنيفات الائتمانية الطويلة الأجل وتحليلات القدرة على تحمل الديون أن تساعد في التغلب على بعض التحيز القصير الأجل للأسواق المالية من خلال إدراج الآثار الإيجابية المتوقعة للاستثمارات المستدامة على النمو، وفي نهاية المطاف، على الإيرادات المالية. وتقوم فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بتمويل التنمية بتحليل هذه المسائل لإدراجها في تقرير تمويل التنمية المستدامة لعام 2022.

36 - غير أن تمويل السوق وحده لن يكفي لسد جميع الثغرات، وليس مناسبا في جميع سياقات أهداف التنمية المستدامة. ففي بعض الحالات، قد تخفّف آليات التخفيف من المخاطر والتمويل المختلط (مثل الضمانات) تكلفة التمويل الطويل الأجل. وفي حالات أخرى، قد يكون من الضروري القيام باستثمارات اجتماعية ليس لها عوائد مالية على المدى القريب، أو تقديم المنح، أو اللجوء إلى خيارات تمويل رسمية طويلة الأجل (50 سنة على سبيل المثال).

37 - ويمكن لنظام مصارف التنمية العامة أن يؤدي دورا هاما في دعم الاستثمارات المستدامة التي تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها توفير التمويل الرسمي غير الميسر الطويل الأجل للبلدان النامية ومساعدة البلدان على تطوير خطوط مشاريع قابلة للاستثمار.

خامسا - إدارة المخاطر المالية

38 - رغم التباطؤ الاقتصادي العالمي واستمرار الشكوك بشأن المسار المستقبلي للجائحة، سجّلت أسواق الأسهم في معظم الاقتصادات الكبرى أرقاما قياسية جديدة منذ أواخر عام 2020، مما يشير إلى توسّع الشرح بين الأسواق المالية والاقتصاد الحقيقي⁽²²⁾. وأسهم ارتفاع السيولة في الوفرة عبر فئات الأصول، بما في ذلك العقارات والسلع والعملات المشفرة، وكذلك أسواق الأسهم، ويرجع ذلك جزئيا إلى تزايد الاقتراض من قبل الوسطاء الماليين من غير المصارف (مثل صناديق التحوط وصناديق الاستثمار الأخرى)⁽²³⁾. وفي حين أدت الإصلاحات التي تلت الأزمة المالية في عام 2009 إلى الحد من المخاطر في القطاع المصرفي، فقد انتقلت الكثير من هذه المخاطر إلى القطاع المالي غير المصرفي.

(22) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

(23) Bank for International Settlements, Annual Economic Report 2021 (Basel, Switzerland, 2021)

ألف - المخاطر المالية المتنامية

39 - كانت البيئة التي سادت فيها أسعار فائدة "منخفضة لفترة أطول" عقب الأزمة المالية العالمية في عام 2008 قد زادت بالفعل الرفع المالي في الأسواق المالية ليلبغ مستويات قياسية، حيث "بحث المستثمرون عن العائد". ومنذ بداية الأزمة، ازداد الرفع المالي أكثر، مدفوعا جزئيا بسياسات نقدية تيسيرية للغاية. وقد يشكل ذلك مخاطر على الاستقرار المالي إذا ما ارتفعت أسعار الفائدة، حيث قد يضطر المستثمرون الذين حظوا برفع مالي عال إلى بيع الأصول نتيجة لارتفاع تكلفة الاقتراض.

40 - وتستند المستجدات الراهنة إلى اتجاهات طويلة الأجل نحو زيادة الأمولة أدت إلى نشوء شواغل بشأن أثر التنمية المالية على الاستقرار المالي وعدم المساواة. وبين عامي 2012 و 2019، ارتفعت قيمة الأصول المالية العالمية من 3,7 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي إلى 4,6 أضعاف الناتج المحلي الإجمالي العالمي⁽²⁴⁾. وفي الولايات المتحدة، يمثل القطاع المالي نحو 7 في المائة من الاقتصاد، ويُنشئ 4 في المائة من جميع فرص العمل، ولكنه يستحوذ على 30 في المائة من جميع أرباح القطاع الخاص. وفي أوروبا، يمثل العاملون في القطاع المالي 19 في المائة من حصة الـ 1 في المائة الأعلى دخلا، وتبلغ حصة العمالة الإجمالية للقطاع المالي 4 في المائة⁽²⁵⁾.

باء - الإصلاحات عززت قدرة القطاع المالي على الصمود

41 - كانت الاضطرابات المالية التي وقعت في آذار/مارس 2020 أول اختبار حقيقي للنظام المالي منذ تنفيذ معظم الإصلاحات التنظيمية التي وافقت عليها مجموعة العشرين في أعقاب أزمة عام 2008. وأظهر القطاع المصرفي، على وجه الخصوص، مرونة متزايدة، وإن كان قد حاز دعما ماليا ونقديا وإشرافيا لم يسبق له مثيل، مما ساعد النظام المالي في العديد من البلدان على استيعاب صدمة الاقتصاد الكلي بدلا من تضخمها.

42 - وقبل تفشي كوفيد-19، أجرى مجلس تحقيق الاستقرار المالي تقييما للإصلاحات التي أُجريت بشأن المؤسسات المالية التي اعتبرت "أكبر من أن تفشل". وخلص تقريره النهائي الصادر في نيسان/أبريل 2021، الذي تضمن أيضا دروسا من الأزمة، إلى أن المصارف التي تؤثر على النظام العالمي كله كانت أفضل رسمة مما كانت عليه قبل الأزمة المالية العالمية في عام 2008، وأن التقدم المحرز في تنفيذ نظم التسوية أعطى السلطات خيارات أكثر للتعامل مع المصارف التي تعاني من الإجهاد⁽²⁶⁾.

43 - وخلال أزمة كوفيد-19، اعتمد المشرفون الماليون في العديد من البلدان المرونة في تطبيق إطار المعايير العالمية من أجل دعم توفير السيولة والحفاظ على استمرارية الأعمال، بسبل منها استخدام احتياطات رأس المال والسيولة المتوافرة في عموما وتلك الخاصة بكل شركة. وتدعم الهيئات الدولية لوضع

(24) استنادا إلى بيانات مجلس الاستقرار المالي بشأن الأصول المالية العالمية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي.

(25) *Financing for Sustainable Development Report 2019* (United Nations publication, 2019).

(26) Financial Stability Board, *Evaluation of the Effects of Too-Big-To-Fail Reforms: Final Report* (Basel, Switzerland, 2021).

المعايير السلطانية الوطنية من خلال الرصد وتقديم المشورة التقنية، ووقّرت منتفسا إضافيا بتمديد المواعيد النهائية لتنفيذ الإصلاحات التنظيمية المالية المعقدة التي وافقت عليها مجموعة العشرين⁽²⁷⁾.

جيم - إدارة المخاطر الجديدة والناشئة

44 - في حين زادت الجهود التنظيمية من قدرة القطاع المصرفي على الصمود، سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على تحول النشاط المالي إلى وسطاء ماليين من غير المصارف أقل تنظيما. وبحلول عام 2019، ارتفعت حصة هذه المؤسسات من الأصول المالية العالمية إلى نحو 50 في المائة، بعد أن كانت نسبتها 42 في المائة في عام 2008. وقد زاد ترابطها المتزايد مع المصارف من ضغوط السيولة عبر قطاعات السوق عندما شهدت الأسواق صعودا حادا في عمليات البيع في آذار/مارس 2020⁽²⁸⁾.

45 - واستجابة لتزايد أهمية الوسطاء الماليين من غير المصارف عموما، صدرت دعوات لزيادة الإشراف والإصلاحات التنظيمية. وتشمل المقترحات الأخيرة وضع آليات جديدة لتعزيز قدرة صناديق أسواق النقد على الصمود، وكان بعضها في قلب الاضطرابات التي حصلت في الأسواق في آذار/مارس 2020⁽²⁹⁾.

46 - وقد تساعد أدوات التحوط الكلي في كبح نفوذ الشركات المفرط وأثار الأئولة الزائدة إلى حد ما. ومن شأن هذه الأدوات، بما فيها التدابير التي تستهدف المقرضين (مثل سقف القرض إلى القيمة أو القرض إلى الدخل) وتلك التي تستهدف المقرضين (مثل كفاية رأس المال والسيولة وحدود التعرض لخطر تقلب أسعار الصرف) أن تساعد مقرري السياسات في الانتقال نحو التعافي الاقتصادي. فعلى سبيل المثال، ارتبط تشديد متطلبات السيولة لدى المصارف بانخفاض نفوذ الشركات. وفي البلدان النامية، يمكن أن يساعد تشديد التدابير المتصلة بالنقد الأجنبي أيضا في الحد من نفوذ الشركات. وبما أن معظم هذه الأدوات تقتصر حاليا على القطاع المصرفي، فمن الضروري بذل مزيد من الجهود لوضع مجموعة أدوات للوسطاء من غير المصارف⁽³⁰⁾.

47 - ولم تحظ التدابير الأخرى التي اقترحت لكبح جماح الأئولة المفرطة، مثل الحدود القصوى لأجور القطاع المالي أو الضرائب على المعاملات المالية حتى الآن إلا بدعم سياسي محدود، ولكن يمكن المضي في استكشافها - بما في ذلك من خلال تعزيز التعاون الدولي.

سادسا - المخاطر غير المالية

48 - سلطت أزمة كوفيد-19 الضوء على الروابط المتزايدة بين المخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وآثارها على الاستقرار المالي. وفي المقابل، أثارت الاستجابات السياسية الواسعة النطاق وغير التقليدية لهذه الجائحة اهتماما متجددا بآثار التنظيم المالي والسياسات النقدية على التنمية المستدامة.

(27) المرجع نفسه، *Implementation and Effects of the G20 Financial Regulatory Reforms: 2020 Annual Report* (Basel, Switzerland, 2020).

(28) المرجع نفسه، *Holistic Review of the March Market Turmoil* (Basel, Switzerland, 2020).

(29) المرجع نفسه، *Policy Proposals to Enhance Money Market Fund Resilience: Consultation Report* (Basel, Switzerland, 2021).

(30) صندوق النقد الدولي، تقرير الاستقرار المالي العالمي.

49 - وقد تؤدي زيادة المخاطر والأخطار المادية المتصلة بالمناخ إلى تآكل قيمة الأصول المالية و/أو زيادة الخصوم، في حين قد تؤثر المخاطر المتزايدة في مرحلة الانتقال على قيمة الأصول والخصوم المالية. وبالمثل، قد تؤثر المخاطر الاجتماعية والبيئية الأخرى على تقييم الأصول - من خلال أثر الاضطرابات الاجتماعية السلبية على تكاليف اليد العاملة، على سبيل المثال.

ألف - الأثر على القطاع المالي

50 - لا يزال عدد المؤسسات المالية التي تتبع نهجا شاملا لمواجهة تغيّر المناخ وغيره من المخاطر ذات الصلة منخفضة⁽³¹⁾. وينبغي إدماج هذه المخاطر في التحليل الائتماني للمؤسسات المالية، وبالنسبة للبلدان التي نفذت إطار اتفاق بازل الثاني أو اتفاق بازل الثالث، فإنها تعتبر جزءا من عملية تقييم كفاية رأس المال الداخلية. ويمكن لهيئات وضع المعايير المالية والسلطات الإشرافية أن تقدم إرشادات للمؤسسات المالية بشأن كيفية إدراج المخاطر المتصلة بتغيّر المناخ في تقييمات المخاطر. ويمكنها، عند الاقتضاء، أن تساعد في تحسين قدرات المؤسسات على جمع البيانات وتحليلها ونذجتها، وأن تبني على سبيل المثال على عمل شبكة خضرنة النظام المالي. ويمكن للسلطات أيضا أن تدرج اختبارات الجهد المتصلة بالمناخ في تقييم تعرض المؤسسات المالية لسيناريوهات المخاطر المادية ومخاطر الانتقال⁽³²⁾.

51 - ويمكن لمعايير إبلاغ إجباري أو إفصاح عن المخاطر قابلة للمقارنة دوليا أن تساعد على حماية الاستقرار المالي، مع قياس مساهمات المصارف في الأهداف المناخية. وقد وضعت فرقة العمل المعنية بالإفصاحات المالية المتصلة بالمناخ معيارا مشتركا للإفصاح الطوعي عن المعلومات المالية المتصلة بالمناخ. والتزمت عدة ولايات قضائية بطلب أن يتواءم إبلاغ الشركات المالية وغير المالية مع توصيات فرقة العمل المتعلقة بالإفصاحات المالية. وفي الوقت نفسه، حدد ائتلاف مالكي استثمارات الأصول الصفرية الانبعاثات الذي تيسره الأمم المتحدة بروتوكولا من أجل تحديد الأهداف في حافظة خفض انبعاثات والإبلاغ عن التقدم المحرز. ويستمر توسيع نطاق مثل هذه المبادرات في بعض المجالات لتشمل أهداف التنمية المستدامة الأخرى، مثل التنوع البيولوجي⁽³³⁾، ولكنه لا يزال يشكل تحديا.

باء - السياسة النقدية في عالم متغير

52 - بقدر ما تؤثر المخاطر غير الاقتصادية ومسائل التنمية المستدامة على الاستقرار المالي، بقدر ما تكون مراعاتها جزءا من ولايات المصارف المركزية. وفي الآونة الأخيرة، خضعت بعض المصارف المركزية أيضا لاستعراضات استراتيجية تشمل صراحة أهدافا تتعلق بتغيّر المناخ و/أو عدم المساواة⁽³⁴⁾. فعلى سبيل المثال، في حين أنه لطالما كان لمجلس الاحتياطي الاتحادي للولايات المتحدة "ولاية مزدوجة" لتحقيق هدف استقرار الأسعار والحد الأقصى للعمالة المستدامة، فقد نُقح مؤخرا بيان استراتيجيته ليضمّنه

(31) Financial Stability Board, "The implications of climate change for financial stability", 23 November 2020

(32) Pietro Calice and Ezio Caruso, "Supervisory guidance on risk management can foster a greener financial sector", World Bank Blogs, 6 May 2021

(33) انظر <https://tnfd.info>

(34) انظر أيضا [A/75/325](https://www.worldbank.org/en/news/blog/2021/05/06/supervisory-guidance-on-risk-management-can-foster-a-greener-financial-sector).

هدف العمالة القصوى كهدف شامل للجميع⁽³⁵⁾. وفي آذار/مارس 2021، عدّلت ولاية مصرف انكلترا لمرعاة الأهداف البيئية والمناخية صراحة، بما في ذلك في إطار برنامج التيسير الكمي⁽³⁶⁾. وأعلن بنك الصين الشعبي، الذي يقود الجهود المبذولة لخضرنه النظام المالي الصيني منذ عام 2014، عن خطط إضافية لدمج تدابير التنمية المستدامة في خطته المالية على مدى السنوات الخمس المقبلة⁽³⁷⁾. وفي تموز/يوليه 2021، التزم البنك المركزي الأوروبي باتخاذ إجراءات أكثر طموحا فيما يتصل بالمناخ، بما في ذلك من خلال ترجيح قواعد الضمان ومشتريات سندات الشركات في المستقبل، في إطار من تدابير التيسير الكمي، لفائدة الشركات الأقل تلويثا⁽³⁸⁾.

53 - وتمضي بعض المصارف المركزية قدما في اتخاذ تدابير وقائية لحماية الاستقرار المالي وحماية ميزانياتها العمومية، باستخدام اعتبارات تغير المناخ لتقييم الضمانات، على سبيل المثال. وبغية دعم جهود المصارف المركزية الرامية إلى إدراج أهداف الاستدامة في إدارة احتياطاتها، أطلق مصرف التسويات الدولية صندوقين للسندات الخضراء (مقومين بدولارات الولايات المتحدة وبالايورو) يديران معا سندات خضراء بقيمة بليون دولار⁽³⁹⁾.

54 - وفي حين كان توافق الآراء أقل بشأن قيام المصارف المركزية بدور أكثر استباقية في دعم التخفيف من آثار تغير المناخ، أتاحت الاستعراضات الاستراتيجية الأخيرة إمكانية اتخاذ مزيد من الإجراءات. وينبغي أن يواصل مقرر السياسات استكشاف الأثر المناخي لاستراتيجياتهم لشراء السندات، التي قد لا تكون "محايدة" كما يفترض، لأنها تميل إلى أن تعكس تحيزات السوق تجاه الجهات المسؤولة عن الانبعاثات الكثيفة من الكربون. ويمكنهم مواصلة النظر في أطر الضمانات وسياسات تخصيص الائتمان التي تأخذ تغير المناخ في الحسبان⁽⁴⁰⁾.

سابعاً - التمويل الرقمي

55 - شدّدت جائحة كوفيد-19 على الدور المتنامي للتكنولوجيات الرقمية في جميع مجالات الاقتصاد. وساعدت الخدمات المالية الرقمية على الحفاظ على النشاط الاقتصادي، ولكنها أثارت أيضا شواغل بشأن الإنصاف والاستقرار المالي. وقد تسارعت التطورات المتعلقة بالأصول الرقمية و "العملة الرقمية المستقرة" (stablecoin)، وتسارع العمل المتصل بالعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية. وقد يساعد التعاون الدولي في وضع وتنفيذ معايير مماثلة تساعد مقرر السياسات على تحقيق التوازن بين الفرص والمخاطر.

(35) في كانون الأول/ديسمبر 2020، انضم الاحتياطي الاتحادي أيضا إلى شبكة المصارف المركزية والمشرفين في شبكة خضرنه النظام المالي.

(36) Claire Jones, "The Old Lady turns green: the Bank of England becomes the first major central bank to commit to offloading brown assets", *Financial Times*, 3 March 2021.

(37) Wang Liwey and Luo Meihan, "Central bank steps up green finance efforts", *Caixin*, 15 February 2021.

(38) European Central Bank, "The ECB's monetary policy strategy statement", 8 July 2021.

(39) Bank for International Settlements, "BIS launches second green bond fund for central banks", 25 January 2021.

(40) انظر على سبيل المثال *Financing for Sustainable Development Report 2020* (United Nations publication, 2020).

ألف - التكنولوجيا المالية والاستقرار المالي

56 - ازداد استخدام الخدمات المالية الرقمية - بما في ذلك حلول التكنولوجيا المالية المبتكرة - بشكل حاد خلال جائحة كوفيد-19، مما أدى إلى تسريع هذا التوجّه على المدى الطويل. وفي حين يدعم هذا النمو السريع أداء النظام المالي ويسمح للعديد من الأسر المعيشية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم بالحفاظ على مستوى معين من النشاط الاقتصادي، فهو يثير أيضا شواغل تتعلق بالإنصاف والتنظيم. ويمكن أن يتضرر الاستقرار المالي بوجه خاص بسبب تنامي دور شركات التكنولوجيا الكبيرة (التي يشار إليها في كثير من الأحيان باسم "BigTech") في مجال الخدمات المالية، مما قد يحد من قدرة المؤسسات المالية القائمة على الصمود، إما بسبب تأثر ربحيتها أو استقرار تمويلها. وقد تؤدي زيادة القوة السوقية والتركيز إلى أن تصبح شركات التكنولوجيا المالية الكبيرة "أكبر من أن تفشل"، مما يشكل مخاطر استقرار مالي مماثلة للمخاطر التي تشكلها المصارف التي تؤثر على النظام العالمي كله.

57 - وبغية التخفيف من المخاطر المحدقة بالاستقرار المالي، ستحتاج السلطات إلى مراقبة أنشطة الخدمات المالية لشركات التكنولوجيا الكبيرة وشركات التكنولوجيا المالية الكبيرة بعناية وسد الثغرات التنظيمية من خلال العمل مع المؤسسات المالية المنظمة، وفقا لمبدأ "العمل نفسه، المخاطر نفسها، القواعد نفسها". ومع استمرار تطور الأسواق ونمو الجهات الفاعلة، قد يستلزم ذلك وضع إطار تنظيمي مختلط أو هجين يجمع بين عناصر نهج قائمة على نوع النشاط ونهج قائمة على نوع الكيان على حد سواء. وسيتعين على المنظمين التعاون مع السلطات الأخرى، بما في ذلك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنافسة. وقد يستدعي ذلك في حالة إدارة البيانات، وهي العامل الأساسي في حماية المستهلك وضمان المنافسة العادلة، تعاوناً دولياً لتنظيم تدفقات البيانات عبر الحدود⁽⁴¹⁾.

58 - وقد دفعت نماذج الأعمال الرقمية الجديدة إلى إعادة النظر في المعايير الضريبية الدولية. وفي تموز/يوليه 2021، توصلت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي/مجموعة العشرين إلى الإطار الجامع المتعلق بتآكل الوعاء الضريبي ونقل الأرباح إلى اتفاق أولي بشأن إعادة تخصيص حقوق فرض الضرائب على جزء من أرباح بعض أكبر الأعمال التجارية إلى الولاية القضائية التي تتحقق فيها الإيرادات، بغض النظر عن مكان وجودها المادي⁽⁴²⁾. وفي حين قد يؤثر ذلك في نهاية المطاف على كبار مقدمي التكنولوجيا المالية غير المنظمين، استُبعدت المؤسسات المالية التقليدية من القواعد الجديدة المقترحة في شكلها الحالي⁽⁴³⁾.

(41) انظر Financial Stability Board، "BigTech in finance: market developments and potential financial stability implications"، 9 December 2019
"BigTech firms in finance in emerging market and stability implications"،
developing economies: market developments and potential financial stability implications"،
12 October 2020

(42) Organisation for Economic Co-operation and Development، "Statement on a two-pillar solution to address the tax challenges arising from the digitalisation of the economy"، 1 July 2021

(43) S. Fatica and W. D. Gregori، "How much profit shifting do European banks do? "، *Economic Modelling*, vol. 90 (August 2020)

باء - الأصول الرقمية و "العملة الرقمية المستقرة"

59 - استمر الاهتمام بالعملة الرقمية والأصول المشفرة بما في ذلك "العملات الرقمية المستقرة" في النمو خلال العام الماضي. ومع ذلك، لا تزال الأصول المشفرة مثل البيتكوين تشهد تقلبات كبيرة في تقييماتها، مما يجعلها غير مناسبة للوفاء بوظيفة العملة. لذلك كانت مفاجأة للكثيرين عندما أصبحت السلفادور أول دولة تعتمد البيتكوين كعملة لها قوة إبراء قانونية في حزيران/يونيه 2021. وفي حين قد يساعد ذلك على خفض تكاليف التحويلات المالية للمواطنين العاملين في الخارج، لا تزال هناك شكوك جدية حول فعاليتها في زيادة الشمول المالي، حيث أن حوالي ثلث السكان فقط هم حالياً من مستخدمي الإنترنت النشطين. وتثير طبيعة معاملات البيتكوين التي تتسم بغفل زائف مخاوف بشأن السلامة المالية، مما يجعل تفعيل القانون الجديد لضمان الامتثال لتوجيهات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لعام 2019 بشأن العملات الافتراضية أمراً حيويًا⁽⁴⁴⁾. وينبغي رصد التطورات الأخرى في السلفادور عن كثب لتعديل السياسات والتنظيم عند الضرورة واستخلاص الدروس المستفادة من الولايات القضائية الأخرى⁽⁴⁵⁾.

60 - وتتمتع العملات الرقمية المستقرة بميزات تشبه العملة أكثر مما تشبه الأصول المشفرة، لأنها ترتبط بشكل عام بعملة أو بسلة من العملات تهدف إلى تثبيت قيمتها. ومع ذلك، وبما أنها من إصدار شركات خاصة تعمل خارج أجزاء النظام المالي الجيدة التنظيم - بما في ذلك شركات التكنولوجيا الكبرى - يمكن أن تنشأ عنها مخاطر كبيرة، تشغيلية وأخرى متصلة بحماية المستهلك (مثلاً، ألا يغطي تأمين الودائع الحكومية أرصدة العملاء). ويمكن أن تتأثر سياسات الاقتصاد الكلي من اعتمادها على نطاق واسع أيضاً، بما في ذلك عن طريق تعطيل قنوات النقل النقدي، وقد يشكل ذلك تهديداً للاستقرار المالي⁽⁴⁶⁾. ومخاطر العملات الرقمية المستقرة حتى الآن مخاطر نظامية محدودة بسبب نطاقها المحدود. ومع ذلك، وبالنظر إلى تأثيرات الإنترنت والوصول العالمي لشركات التكنولوجيا الكبرى، يمكن أن تنمو العملات الرقمية المستقرة وتصل إلى الاستخدام العالمي بسرعة.

61 - وقد تم الترويج للعملات الرقمية المستقرة العالمية لتأثيرها المحبذ المحتمل على كفاءة وتكلفة المدفوعات عبر الحدود، رغم وجود أساليب لجعل أنظمة الدفع عبر الحدود أكثر كفاءة دون إنشاء عملات عالمية جديدة. وتثير العملات الرقمية المستقرة مخاطر جديدة، مثلاً إذا ما اختارت جهات فاعلة اقتصادية استبدالها بالعملات المحلية (على غرار حالات الدولار التي يمكن ملاحظتها في بعض الأحيان في البلدان النامية). وفي حالة متطرفة، قد يعني تبني عملة مستقرة عالمية على نطاق واسع خضوع البلدان لقرارات سياسة نقدية يتخذها مزود عملة خاصة.

62 - وإدراكاً لأهمية قدرة نظم الدفع على إرسال المدفوعات وتلقيها بسرعة وكفاءة عبر الحدود، وضع مجلس تحقيق الاستقرار المالي خريطة طريق لتحسين نظم الدفع عبر الحدود. وترى خريطة الطريق أن

(44) Financial Action Task Force, *Guidance for a Risk-Based Approach: Virtual Assets and Virtual Asset Service Providers* (Paris, 2019).

(45) للاطلاع بصورة عامة على المخاطر المرتبطة بالعملات المشفرة، انظر، على سبيل المثال، *Financing for Sustainable Development Report 2019* و *Financing for Sustainable Development Report 2020*.

(46) انظر تقرير *Financing for Sustainable Development Report 2020* و *Financing for Sustainable Development Report 2021* (منشورات الأمم المتحدة، 2021) للاطلاع على مناقشة مفصلة حول فرص ومخاطر العملات الرقمية المستقرة.

العملات الرقمية المستقرة العالمية قد تؤدي دورا محتملا في هذا المجال، شريطة أن تستوفي جميع الشروط التنظيمية المعمول بها، بما في ذلك فيما يتعلق بمكافحة غسل الأموال/مكافحة تمويل الإرهاب⁽⁴⁷⁾. وفي متابعة لخريطة الطريق، نشر مجلس تحقيق الاستقرار المالي وثيقة استشارية بعنوان "أهداف التصدي للتحديات الأربعة التي تواجه نظم الدفع عبر الحدود" (التكلفة والسرعة والشفافية وتيسر الوصول) في أيار/مايو 2021⁽⁴⁸⁾. ومن المتوقع إصدار النص النهائي للوثيقة في تشرين الأول/أكتوبر 2021.

جيم - العملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية

63 - أثارت الرقمنة المتزايدة في تقديم الخدمات المالية والاتجاه الأطول أجلا نحو زيادة استخدام أساليب الدفع غير النقدي في العديد من البلدان الاهتمام بالعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية. وستوازن فوائد العملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية ومخاطرها من خلال خيارات تصميمها التقني التي يجب أن تراعي خصائص كل اقتصاد وقطاعاته المالية.

64 - وفي نهاية عام 2020، انخرطت 86 في المائة من المصارف المركزية في أعمال العملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية، بعد أن كانت هذه النسبة 80 في المائة في عام 2019 و 70 في المائة في عام 2018، وكان الدافع الرئيسي في ذلك هما الإدماج المالي وكفاءة الدفع المحلي⁽⁴⁹⁾. وكان هذا أيضا هو الهدف الصريح لأول عملة رقمية "حية" خاصة بمصرف مركزي للبيع بالتجزئة أطلقت في جزر البهاما في تشرين الأول/أكتوبر 2020. ومع ذلك، لم تظهر الدراسات الحديثة حول مختلف جوانب الشمول المالي (بما في ذلك إمكانية الوصول والكفاءة والتكلفة) أثرا واضحا للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية⁽⁵⁰⁾. وينبغي رصد تنفيذ الساند دولار في جزر البهاما، وأثره على الشمول المالي، عن كثب، وتنفيذ تعديلات السياسات حسب الحاجة.

65 - ولأحد خيارات التصميم العديدة للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية علاقة بانفتاح شبكات الدفع وقابليتها للتشغيل البيئي. وعلى غرار العملات الرقمية المستقرة، يمكن للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية أن تساعد في تعزيز المدفوعات عبر الحدود، ولكنها تتطوي أيضا على مخاطر، وخاصة فيما يتصل باستبدال العملة المحتمل وتقلب تدفقات رؤوس الأموال بالنسبة للبلدان التي لا تستطيع إنشاء عملة رقمية خاصة بها، وخاصة البلدان النامية الصغيرة⁽⁵¹⁾. ويمكن أن تخفف خيارات تصميم محددة من حدة تلك المخاطر: فمن خلال استخدام نظام قائم على الحسابات وربط العملة الرقمية الخاصة بالمصرف المركزي بالهوية الرقمية، يمكن أن تتحكم المصارف المركزية المصدرة لهذه العملات بقاعدة

(47) Financial Stability Board, "Enhancing cross-border payments: stage 3 roadmap", 13 October 2020

(48) المرجع نفسه، "Targets for addressing the four challenges of cross-border payments: consultative document", 31 May 2021

(49) Codruta Boar and Andreas Wehrli, "Ready, steady, go? – results of the third BIS survey on central bank digital currency", BIS Papers, No. 114 (January 2021)

(50) G. Bull, W. Cook, M. Kerse and S. Staschen, "Is financial inclusion a reason to push central bank digital currencies?", Consultative Group to Assist the Poor (CGAP), 13 May 2021

(51) وضع مجلس تحقيق الاستقرار المالي خريطة طريق لتنظيم المدفوعات عبر الحدود في سياق العملات الرقمية المستقرة، ولكن العديد من الجوانب تطبق أيضا على العملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية وينبغي النظر فيها في المناقشات القادمة بشأن العملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية.

مستخدميها وبنوع المعاملات التي تتم (أي أنها يمكن أن تحد من وصول غير المقيمين إلى العملة الرقمية الخاصة بالمصرف المركزي)⁽⁵²⁾.

66 - ويلزم إجراء مزيد من البحوث وتعلم الأقران من أجل زيادة الوضوح بشأن الفوائد والمخاطر المحتملة للأصول المشفرة والعملات الرقمية، بما في ذلك خيارات التصميم المختلفة للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية، ووضع أطر تنظيمية قابلة للمقارنة دولياً⁽⁵³⁾. ونشرت مجموعة من المصارف المركزية ومصرف التسويات الدولية مجموعة من المبادئ المشتركة للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية في تشرين الأول/أكتوبر 2020⁽⁵⁴⁾، وتعمل مجموعة الدول السبع على وضع مبادئ مشتركة لبلدان مجموعة الدول السبع سيتم نشرها في وقت لاحق من هذا العام.

ثامنا - الحوكمة العالمية واتساق السياسات

ألف - إصلاح نظم الحوكمة في المؤسسات المالية الدولية

67 - في خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، أعادت الدول الأعضاء تأكيد التزامها بتعزيز أصوات البلدان النامية وسبل مشاركتها في عملية صنع القرار في المجال الاقتصادي على الصعيد الدولي، وأكدت من جديد التزامها بمواصلة إصلاح نظم الحوكمة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. بيد أن حصة البلدان النامية من الأصوات في المؤسسات الدولية الكبرى لم تتغير كثيراً في السنوات الأخيرة، ولا تزال الاقتصادات المتقدمة الكبرى تتمتع بحق النقض بحكم الواقع في مجالس صنع القرار فيها.

68 - وفي حين سلّطت جائحة مرض فيروس كورونا الضوء على الثغرات ومواطن الضعف في شبكة الأمان المالي العالمية، فقد فتحت أيضاً نافذة جديدة للإصلاح. وأرغمت المجتمع الدولي على استعراض كفاية رأس المال وهيكल المساهمة في المؤسسات المالية الدولية وإعادة النظر في تمثيل البلدان النامية في هيئات صنع القرار الدولية. وتجديد رأس المال ومراجعة الحصص المقبلان فرصة لإحراز تقدم نحو إصلاح نظم الحوكمة العالمية.

69 - ومن المتوقع أن ينتهي الاستعراض العام السادس عشر الجاري للحصص في صندوق النقد الدولي في موعد أقصاه 15 كانون الأول/ديسمبر 2023، وإن صدرت دعوات إلى تسريعه. وقد يدفع الاستعراض إصلاح نظم حوكمة صندوق النقد الدولي إلى الأمام ويعزز أصوات البلدان النامية وتمثيلها، بما في ذلك باستخدام صيغة جديدة للحصص للاسترشاد بها. وفي نيسان/أبريل 2021، أطلق البنك الدولي مبكراً العملية العشرين لتجديد موارد المؤسسة الدولية للتنمية التي من المقرر أن تختتم في كانون الأول/ديسمبر 2021.

Bank for International Settlements, "III. CBDCs: an opportunity for the monetary system", *Annual Economic Report 2021* (52)

(53) يؤكد الفصل الثالث من التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2021 لمصرف التسويات الدولية أهمية دور المصارف المركزية في أنظمة الدفع، ويحدد نظاماً ذا مستويين، قائماً على الحسابات يرتبط بالهوية الرقمية باعتباره أفضل خيارات التصميم الواعدة للعملات الرقمية الخاصة بالمصارف المركزية.

Bank for International Settlements, *Central bank digital currencies: foundational principles and core features* (Basel, Switzerland, 2020) (54)

وقد طلبت بعض البلدان الأعضاء استكمال الاستعراض الجاري لحقوق التصويت في المؤسسة قبل تقديم التعهدات في سياق عملية تجديد الموارد العشرين⁽⁵⁵⁾.

باء - مواءمة السياسات مع التنمية المستدامة

70 - تستند خطة عمل أديس أبابا إلى شاغل قديم العهد متصل بعملية تمويل التنمية هو ضرورة تعزيز تماسك واتساق النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية. وقد توسّع نطاق الدعوة إلى الاتساق ليشمل الاستثمارات والسياسات الإنمائية والمؤسسات والمناخ البيئية، وتدعو مؤسسات التمويل الإنمائي إلى مواءمة ممارساتها مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وهناك حاجة أيضا إلى تنسيق أعمق في مجالات الضرائب والمنافسة والمسائل غير الاقتصادية مثل تغير المناخ، والحد من مخاطر الكوارث، وحقوق الإنسان، والمسائل الجنسانية، والهجرة.

71 - وتوفر الأمم المتحدة منبرا فريدا لجمع جميع الدول الأعضاء والجهات صاحبة المصلحة الأخرى، بما في ذلك المنظمات الدولية، من أجل تعزيز مزيد من الاتساق في السياسات. والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي هما المحفلان الرئيسيان للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن المعايير والأهداف الرئيسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية. ويوفر منتدى المجلس المعني بمتابعة تمويل التنمية منبرا لمناقشة جميع السياسات التي يمكن أن تعزز تمويل التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الحديثة الأخرى على قدرة الأمم المتحدة التنظيمية الاجتماع الرفيع المستوى المعني بتمويل التنمية في فترة كوفيد-19 وما بعدها الذي نُظّم خلال عام 2020.

72 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2021، سيكون مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ محطة بارزة لمواءمة السياسات الوطنية والعالمية مع اتفاق باريس. وستحتاج البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، إلى الدعم لتعزيز طموحاتها المناخية واستثماراتها الضرورية في مجال القدرة على التكيف. ويعد مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، المقرر عقده أيضا في الربع الأخير من عام 2021، فرصة لتحسين مواءمة السياسات الوطنية والعالمية مع التنوع البيولوجي.

73 - وواصل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصارف التنمية المتعددة الأطراف الأخرى مواءمة استراتيجياتها مع أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس. فعلى سبيل المثال، أطلق صندوق النقد الدولي في نيسان/أبريل 2021 إطارا جديدا للاقتصاد الكلي طويل الأجل لدعم أعضائه في وضع وتحليل استراتيجيات تمويل التنمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي يمكن أن تصبح جزءا من إطار تمويل وطني متكامل أوسع نطاقا⁽⁵⁶⁾. وفي خطة العمل الجديدة المتعلقة بتغير المناخ، التزم البنك الدولي بمواءمة جميع العمليات الجديدة مع اتفاق باريس بحلول منتصف عام 2023⁽⁵⁷⁾. وفي عام 2020، أطلقت المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف وصندوق النقد الدولي تقريرا مشتركا يسلط الضوء على مساهماتها في مساعدة البلدان

World Bank, "IDA19 implementation review and launch of IDA20 replenishment", Co-Chairs' (55) summary, virtual meeting, 14–15 April 2021.

IMF, "Sustainable Development Goals: SDG Financing" (56) (جرى الاطلاع عليه في تموز/يوليه 2021).

البنك الدولي، "بيان من رئيس مجموعة البنك الدولي عن خطة العمل الجديدة بشأن تغير المناخ"، 2 نيسان/أبريل 2021. (57)

على الخروج من الأزمة الحالية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة⁽⁵⁸⁾. وينبغي للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، بما في ذلك المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، أن تواصل تعزيز تعاونها على أرض الواقع دعماً لسياسات التنمية المستدامة للدول الأعضاء.

جيم - الدور القيادي للمرأة في الاقتصاد

74 - على غرار السنوات السابقة، لا تملك النساء إلا ثلث الشركات في جميع أنحاء العالم - مع تفاوت عبر المناطق وفي داخلها⁽⁵⁹⁾. وبلغت النسبة المئوية لمناصب المديرين التي تشغلها نساء 20,6 في المائة في عام 2020، بزيادة طفيفة عن نسبة 20 في المائة في عام 2019، مما يمثل تباطؤاً ملحوظاً في معدل الزيادة. واستناداً إلى اتجاه السنوات الأربع الحالي، لن يتحقق التكافؤ بين الجنسين قبل عام 2045⁽⁶⁰⁾. وإضافة إلى ذلك، قد لا يكون هذا التحسن الطفيف في التكافؤ على مستوى مجالس الإدارة دليلاً على ما يجري في الاقتصاد بأسره.

75 - وفي دراسة استقصائية أجريت مؤخراً، أشارت الشركات التي تقودها نساء في كثير من الأحيان (63 في المائة) إلى أنها تأثرت بشدة من جراء أزمة كوفيد-19 مقارنة بالشركات التي يقودها رجال (52 في المائة). ومن الأسباب المحتملة لذلك طبيعة القطاع الذي يعملن فيه (تعمل النساء بصفة خاصة في تجارة التجزئة)، وحجم الشركة، والتفاوت في إمكانية الحصول على رأس المال والائتمان. وتظهر البيانات أيضاً انخفاضاً في توظيف النساء في الأدوار القيادية، مما يعكس مسار التقدم الذي تحقق في عام أو عامين⁽⁶¹⁾.

تاسعا - الاستنتاجات

76 - كشفت أزمة كوفيد-19 عن ثغرات ونقاط ضعف كبيرة في النظام الدولي، مما أضفى طابعاً ملحا جديداً على دعوات الإصلاح التي طال أمدها. ويجب أن تتجاوز المساعي الرامية إلى التغلب على الأزمة الراهنة مساعي الإغاثة القصيرة الأجل. ويجب على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية، بما فيها المؤسسات المالية الدولية، إعادة مواءمة النظام للعمل معاً من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 واتفاق باريس وخطة عمل أديس أبابا.

77 - فالعودة إلى مسار التنمية المستدامة تتطلب دفعا استثمارياً كبيراً في البشر والكوكب والسلام. غير أنه يتعدّر على العديد من البلدان النامية الضعيفة الحصول على التمويل من الأسواق بتكلفة ميسورة. وستحتاج البلدان التي تفتقر إلى هامش تصرف كاف في المجال المالي إلى منح وخيارات تمويل طويلة الأجل إلى جانب حشد موارد القطاع الخاص من خلال آليات تمويل مبتكرة وحوافز للاستثمار المستدام. وسيتعين رسملة مصارف التنمية العامة على نحو كاف لكي تؤدي الدور المنوط بها في التمويل الطويل الأجل.

(58) Asian Development Bank and others, "Financing the Sustainable Development Goals: the contributions of the multilateral development banks", 2020.

(59) Daniel Halim, "Women entrepreneurs needed - stat!", World Bank Blogs, 5 March 2020.

(60) Christina Milhomem, "Women on boards: 2020 progress report", MSCI, 30 November 2020.

(61) International Labour Organization, *World Employment and Social Outlook: Trends 2021* (Geneva, 2021).

78 - وقد سلّطت الأزمة الضوء على أهمية أن تكون شبكة الأمان المالي العالمية قادرة على تحقيق الغرض المنشود لدعم تعافٍ أكثر مراعاة للبيئة وأكثر شمولاً، والاستعداد بشكل أفضل للأزمات المستقبلية، وعدم ترك أحد خلف الركب. ويشمل ذلك تجديد الموارد وإعادة تصميم أدوات صندوق النقد الدولي لتصبح أكثر استجابة لاحتياجات الأعضاء، ومراجعة الحصص وإصلاح نظم حوكمة المؤسسات المالية الدولية بما يزيد من حصة أصوات البلدان النامية مع الحرص على إسماع صوت أفقر الدول وحماية تمثيلها.

79 - ومن المقرر أن يعزز التخصيص الجديد المتفق عليه لحقوق السحب الخاصة، بمبلغ 650 بليون دولار، وصول البلدان الأعضاء في صندوق النقد الدولي إلى السيولة الدولية على الفور. ويتعين على البلدان التي تحظى بمراكز مدفوعات خارجية قوية أن توجه طوعاً حقوق السحب الخاصة غير المستخدمة إلى البلدان الأكثر احتياجاً بما في ذلك البلدان المتوسطة الدخل. والأزمة الحالية فرصة لإعادة التفكير في الدور الذي يمكن أن تؤديه حقوق السحب الخاصة في دعم التنمية المستدامة، وذلك مثلاً عبر إنشاء صناديق جديدة مخصصة للاستفادة من حقوق السحب الخاصة للتمويل المستدام. ويمكن، على سبيل المثال، توجيه حقوق السحب الخاصة إلى المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف (دون تغيير اتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي) لدعم خدمات الرعاية الصحية والاستخدامات المتصلة بالمناخ.

80 - وقد أدت الأزمة على زيادة التركيز على الثغرات القائمة في الهيكل المالي الدولي، وكذلك على الروابط بين المخاطر الاجتماعية والبيئية والاقتصادية في النظام المالي وفي السياسات النقدية. ولا يمكن التصدي للطبيعة المتكاملة للمخاطر إلا من خلال العمل المشترك. وتوفر الأمم المتحدة منبراً فريداً للجمع بين جميع الجهات صاحبة المصلحة - القطاع الرسمي، بما يشمل المؤسسات المالية الدولية وهيئات وضع المعايير؛ والحكومات؛ والقطاع الخاص؛ والمجتمع المدني - من خلال أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، بهدف العمل معاً من أجل تعزيز اتساق السياسات وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس.